

Distr.: General
5 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤
البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل
أخرى: تقريراً هيئتي التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التطورات الرئيسية في مجال التعاون المشترك بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتشجيع اعتماد نهج متسق في المسائل المتعلقة بالسياسات العامة والمسائل التنفيذية والإدارية، تحسناً للتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بما يدعم عمل الهيئات الحكومية الدولية. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة في الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها. وفي عام ٢٠١٣، ركّز مجلس الرؤساء التنفيذيين بصورة محددة، عن طريق اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، على الدعم المقدم على نطاق المنظومة من أجل التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتعزيز تنفيذ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لبرنامج العمل لصالح أقل

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤.

** E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)؛ وتحسين التنسيق على نطاق المنظومة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وسعيًا من مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى زيادة فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أثرها، أعطى المجلس، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الأولوية العليا لكفالة الاتساق في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة، مع التركيز بوجه خاص على المجالات ذات الأولوية وذات التأثير الكبير. وفي ما يتعلق بالمسائل الإدارية والتنظيمية التي تهم المنظومة بأسرها، ركّز مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على تحديث إدارة الموارد البشرية وتحسين أساليب العمل. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أنشطة التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - تعزيز عملية إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة
٥	ألف - التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
٧	باء - تنسيق الدعم على نطاق المنظومة في الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
٩	جيم - المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ على نطاق المنظومة
١٠	دال - دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية
١١	ثالثاً - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها
١١	ألف - إدماج حقوق الإنسان في عمل منظومة الأمم المتحدة
١٢	باء - المساهمة في الهجرة الدولية والتنمية
١٣	جيم - تعزيز تنسيق العمل الموجه للشباب
١٤	دال - التصدي لمسألتي جرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني
١٥	هاء - تيسير العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ
١٦	رابعا - تعزيز فعالية وكفاءة واتساق وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية
١٨	خامسا - تحسين وتحديد الوظائف الإدارية والتنظيمية في منظومة الأمم المتحدة
١٨	ألف - تحديث إدارة الموارد البشرية
١٩	باء - تحسين نماذج أعمال الأمم المتحدة
٢١	جيم - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٢	سادساً - تحسين مستوى الشفافية والمساءلة
٢٣	سابعاً - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى الممولة تمويلياً مشتركاً
٢٤	ثامناً - الاستنتاجات
٢٥	المرفق - موجز لحالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين (A/68/16)

أولاً - مقدمة

١ - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن العمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وهو يستجيب أيضاً لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة ٤ (ب) من قرارها ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، القاضي بإدراج معلومات مناسبة عن أعمال المجلس في تقريره الاستعراضي السنوي الذي يقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي تدرسه أيضاً لجنة البرنامج والتنسيق، من أجل تعزيز فعالية الحوار. ويغطي هذا التقرير العام ٢٠١٣.

٢ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨، الذي أيدت فيه الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين (A/68/16)، الفصل الثالث - ألف)، يبرز التقرير الاستعراضي السنوي الأنشطة الرئيسية المضطلع بها تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً للولايات الحكومية الدولية ووفقاً لها.

٣ - وفي القرار ٢٠/٦٨، الذي أيدت فيه الجمعية العامة استنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق وتوصياتها، أكدت الجمعية العامة على دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في تشجيع اتساق السياسات وتنسيقها على صعيد منظومة الأمم المتحدة، تعزيزاً للعمل الفعال الداعم للأولويات الوطنية بما يتفق مع الولايات الحكومية الدولية. ورحبت الجمعية العامة على وجه الخصوص بالجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل المساهمة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأشارت إلى الحاجة إلى تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها. وجرى الاعتراف بالعمل الذي يقوم به المجلس دعماً لمواءمة أساليب العمل وتبسيطها نظراً إلى ما ينطوي عليه ذلك من إمكانات من حيث زيادة أوجه الكفاءة والحد من الأعباء الإدارية والإجرائية. وفي هذا السياق، جرى التأكيد على ضرورة إتاحة الفرص للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتشارك في عملية الشراء، بما يتوافق مع القواعد والأنظمة السارية. وعلقت الدول الأعضاء أهمية كبيرة على شفافية مجلس الرؤساء التنفيذيين وخضوعه للمساءلة، وشجعت المجلس على الاستمرار في تحسين حوارهم مع الدول الأعضاء.

٤ - وما برحت التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تزداد تعقيداً وتنوعاً، بل إنها ستتخذ أبعاداً جديدة مع دنو الموعد المحدد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في العام المقبل. ومن أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدي لهذه التحديات، يتبع مجلس الرؤساء

التنفيذيين فُهما منسقا في استغلال النطاق الواسع من الخبرات الموجودة على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وسعى مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً إلى تحسين الشفافية والمساءلة من خلال إطلاق موقع شبكي جديد للمجلس (www.unsceb.org)، وتبادل الآراء والدخول في حوارات مع الدول الأعضاء طوال العام بصورة رسمية وغير رسمية. وواصل المجلس أيضاً التنسيق مع الهيئات الأخرى المشتركة التمويل، ولا سيما لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٦ - وفي عام ٢٠١٣، رحّب مجلس الرؤساء التنفيذيين بالأعضاء الجدد التالية أسماؤهم: لي يونغ من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وموخيسا كيتوي من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفومزيلي ملامو - نغوكا من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وروبرتو كارفالهو دي أزيڤيدو من منظمة التجارة العالمية.

ثانياً - تعزيز عملية إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة

٧ - خلال عام ٢٠١٣، استجاب مجلس الرؤساء التنفيذيين لدعوات الجمعية العامة من أجل التنسيق على نطاق المنظومة في الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعمًا لتلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة، قدم مجلس الرؤساء التنفيذيين مساهمات مشتركة وعزز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج المؤتمرات.

ألف - التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

٨ - حشدت الأهداف الإنمائية للألفية جهوداً غير مسبوقة على الصعيد العالمي لتلبية احتياجات أشد الناس فقراً في العالم. بيد أنه على الرغم من المكاسب الكبيرة المحققة، ما زالت بلدان عديدة تكافح من أجل تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الإنمائية بحلول الموعد المستهدف عام ٢٠١٥. ومع دنو الموعد المحدد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢، أن يضمّن كل دورة من دوراته المقبلة، حتى عام ٢٠١٥، استعراضاً لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولما كان مجلس الرؤساء التنفيذيين يجمع بين ظهرائه قادة منظومة الأمم المتحدة تحت رئاسة الأمين العام، فإن

مقدوره أن يحشد نقاط قوة المنظّمات الأعضاء وقدراتها وخبراتها بما يعزز الاتساق ويكفل توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة في هذه الخطة البالغة الأهمية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ومن أجل التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التزم مجلس الرؤساء التنفيذيين باتخاذ نهج جريء لحل المشاكل وتقديم الدعم على وجه السرعة وبصورة متسقة إلى البلدان فيما تبذله من جهود لتحقيق نتائج ملموسة. ولقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٦٨ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة (A/68/16) التي تناولت في جملة أمور تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين، ورحبت بالاستعراض الدوري لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري الذي قام به مجلس الرؤساء التنفيذيين وكذلك بالدعم الذي تقدّمه المجلس إلى الدول الأعضاء (انظر القرار ٢٠/٦٨، الفقرة ٥، و A/68/16، الفقرة ٢٣٠).

٩ - ويجري الاستعراض على المستوى الرئيسي بقيادة الأمين العام وبرئاسة مشتركة بين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة البنك الدولي. ويبيّن الاستعراض العقبات التي تعترض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويحدد الخطوات الملموسة التي يتعين أن تتخذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان في تحقيق نتائج فعلية. ولا يكرّر الاستعراض الآليات القائمة لتتبع الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها. وهو يعزّز، بدلاً من ذلك، الدعم المقدم على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ خطط العمل القطرية الرامية إلى التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة اتباع نهج منسق إزاء استغلال الخبرات التقنية والتشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وقد أُنجِزت الجولتان الأوليان من الاستعراض عام ٢٠١٣. وفي المجموع، نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في تنفيذ ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية في ثمانية بلدان على النحو التالي: النيجر وتزانيا وبوركينا فاسو، بشأن الجوع والفقر (الهدف ١)؛ وغانا والسلفادور وإندونيسيا وقيرغيزستان بشأن الصحة النفاسية (الهدف ٥)؛ ونيبال بشأن خدمات الصرف الصحي (الهدف ٧). وانضم منسّقو الأمم المتحدة المقيمون المعنيون والمديرون القطريون في البنك الدولي إلى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في جلسة تحاور لإيجاد الحلول اللازمة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وبشكل عام، اعتبرت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة الاستعراض ممارسة مفيدة تدفع إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري. وقد حسّن الاستعراض أيضاً التنسيق والتعاون في ما بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على أرض الواقع. وقدّم أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين طائفة من

الاقتراحات للتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من شأنها أن تزيد بصورة كبيرة في الدعم المقدم إلى البلدان التي تم تحديدها، وتشجّع على زيادة مواءمة برامج وكالات الأمم المتحدة، وتيسّر تبادل المعارف بين البلدان في المجالات ذات الصلة.

باء - تنسيق الدعم على نطاق المنظومة في الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٢ - في عام ٢٠١٣، لم تؤكد الدول الأعضاء التزامها بتكثيف الجهود للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أكدت أيضاً عزمها على صياغة خطة متينة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، استناداً إلى الأسس التي أرستها الأهداف الإنمائية للألفية. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٦/٦٨ الذي يتضمن الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تعزّز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال اتباع نهج متسق يوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ضمن إطار وحيد ومجموعة من الأهداف، ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على جميع البلدان. وشدّدت الدول الأعضاء على حاجتها إلى دعم قوي من منظومة الأمم المتحدة في كل أنشطتها الهادفة إلى وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، خطة تكون جامعة ومحورها الإنسان.

١٣ - وسعيًا إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى وضع خطة متسقة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بادرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إطلاق حملة تواصل غير مسبوق بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين لتيسير إجراء نقاش عالمي يهدف إلى المساهمة في عمل فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

١٤ - وتوفّر المبادرة الجارية منبرا لإسماع آراء الناس، كما تمثّل جهداً مستمراً للوصول إلى الفقراء والمهمشين. وحتى الآن، شارك ما يقارب مليوني شخص من جميع أنحاء العالم في مناقشات بشأن تطلعاتهم إلى إنشاء إطار إنمائي عالمي. وأُجريت المشاورات في شكل حوارات وطنية تحت قيادة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومات وهيئات المجتمع المدني وسائر الشركاء، بالإضافة إلى المشاورات المواضيعية العالمية، والموقع الشبكي "العالم الذي نريد" (www.worldwewant2015.org)، والدراسة الاستقصائية العالمية المعنونة "عالمي" (www.myworld2015.org).

١٥ - وبناء على نتائج المشاورات الوطنية، عقدت الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية مشاورات وسّعت نطاق التمثيل القطري في الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وترد النتائج الأولية التي خلصت إليها المبادرة العالمية المستمرة في تقرير مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (المتاحين في منبر الموقع الشبكي "العالم الذي نريد") المعنونين "بداية الحوار العالمي: آراء مستجدة بشأن خطة تنمية جديدة" و "مليون صوت: العالم الذي نريد - مستقبل مستدام يكفل الكرامة للجميع".

١٦ - وطوال عام ٢٠١٣، دعمت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى العملية التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال مساعدة مجلس الرؤساء التنفيذيين على تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة والعمل بطريقة متكاملة لمواجهة ما يعترض المنظومة من تحديات واغتنام ما يتاح لها من فرص في تحديد دورها ومساهمتها في بيئة السياسات الإنمائية المتغيرة. وفي هذا السياق، بلورت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى رؤية خاصة على نطاق المنظومة بشأن التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الأمين العام للشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة"، مساهمة منها في تقرير الأمين العام المعنون: "التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" (A/67/257). وقد أيدت منظومة الأمم المتحدة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لتقرير الفريق الرفيع المستوى من خلال إقرارها التحولات الخمسة الكبرى اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ نهج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المبين في التقرير. وتشمل هذه التحولات ما يلي: (أ) عدم تجاهل أي أحد؛ (ب) وجعل التنمية المستدامة محور الاهتمام؛ (ج) وتحويل الاقتصادات من أجل إتاحة فرص العمل وتحقيق النمو الشامل؛ (د) وبناء السلام ومؤسسات فاعلة ومفتوحة وخاضعة للمساءلة لما فيه مصلحة الجميع؛ (هـ) وبناء شراكة عالمية جديدة.

١٧ - وأعدت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ورقة مفاهيمية ضمّنتها أفكاراً ترسم معالم الطريق إلى الأمام وتحليلاً نقدياً لمساعدة مجلس الرؤساء التنفيذيين على تعميق التفكير في التبعات المؤسسية والسياساتية لخطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتسم بالعالمية وتهدف إلى التغيير وتكون التنمية المستدامة محوراً. ومن أهم التحديات التي بيّنتها الورقة الحاجة إلى إدماج السياسات على نحو متسق بما يشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة ضمن الإطار الأوسع لولاية الأمم المتحدة في ميادين السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. وقد أمعن مجلس الرؤساء التنفيذيين التفكير بعدئذ، في دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في

المسائل الرئيسية التي من الضروري أن يكون فيها فهمٌ مشتركٌ ووضوحٌ ووحدة موقف في منظومة الأمم المتحدة كلها. وتشمل تلك المسائل قضايا من بينها مبدأ العالمية؛ والعلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية غير المنجزة؛ وسبل التنفيذ.

١٨ - وخلص مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أن الحفاظ منظومة الأمم المتحدة على فعاليتها في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء يقتضي أن تحشد جهودها بصورة متضافرة للتصدي للتحديات المفاهيمية والإجرائية والتنفيذية التي تعترض سبيل إنجاز خطة التنمية المستدامة المقبلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين هيئاته الفرعية إلى الاشتراك في وضع خيارات بشأن أفضل السبل التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم من خلالها الدول الأعضاء لمواكبة سعي المجتمع الدولي إلى الانتقال إلى خطة جديدة وعالمية للتنمية محورها التنمية المستدامة، بما في ذلك التنفيذ على الصعيد القطري. وتم إبراز خمسة عناصر مترابطة باعتبارها عوامل حاسمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي: (أ) العالمية؛ (ب) والتكامل؛ (ج) والمساواة؛ (د) وحقوق الإنسان؛ (هـ) وثورة البيانات. وخلال عام ٢٠١٤، سُنِّدَ مزيد من التفصيل آثار هذه العناصر في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى عدد من العوامل التي قد تعجل التغيير.

جيم - المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ على نطاق المنظومة

١٩ - تعترض أقل البلدان نمواً، وهي المجموعة الأفقر ضمن البلدان النامية، صعوبات اقتصادية واجتماعية وبيئية فريدة من نوعها. وقد انبثق التزام مجلس الرؤساء التنفيذيين إزاء هذه البلدان وإزاء تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ من تأييده لبيان الدعم المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في اسطنبول، تركيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. وفي وقت لاحق، وافقت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى على النظر في التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في مجال تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في استعراض السنوات الخمس.

٢٠ - ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٦٧ الأمين العام ليدمج على نحو ملائم عمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لأقل البلدان نمواً بقيادة مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى من أجل كفالة ما يلزم من تنسيق ورصد لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نطاق المنظومة بأسرها، وليدرج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كبنء دائم في جدول أعمال المجلس. وطلب المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، إلى مكتب اللجنة

الرفيعة المستوى العمل مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات من أجل بلورة أفكار للمضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

٢١ - وأقرّت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اقتراحًا يتألف من أدوات عمل قدّمه مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموًا على نطاق المنظومة. وتضمّن الاقتراح سلسلة من الإجراءات الرامية إلى مساعدة المنظمات التي لم تتمكن بعد من تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في برامج عملها. وستعقد اللجنة مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة في دورتها الثلاثين التي ستعقد عام ٢٠١٥.

دال - دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٢ - في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، هناك ٣٨ بلدًا تنتمي إلى مجموعة متميزة من الدول هي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اعترفت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في قرارات عدّة بضرورة استعراض وتعزيز فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومدى اتساقه وتنسيقه. وفي الآونة الأخيرة جدًا، كرّرت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٧ (الفقرتان ٥ و ٢٢)، دعوها إلى تعزيز دعم المنظومة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعوها أن يكفل الأمين العام التعاون المشترك بين الوكالات والمشاركة الفعالة والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي الثالث المقبل للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في آييا، في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤.

٢٣ - وقرّر مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الثانية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تنظيم حدث جانبي رفيع المستوى دعمًا لموضوع المؤتمر "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ومتينة". وسيبرز هذا الحدث الجانبي الإسهام الملموس الذي تستطيع منظومة الأمم المتحدة من خلال العمل معًا أن تقدّمه للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام ٢٠١٤، ستنظر اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، خلال الفترة السابقة للمؤتمر، في أفضل السبل لتعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة الاتساق بين الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وستقدّم توصيات لينظر فيها مجلس الرؤساء التنفيذيين.

ثالثاً - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها

٢٤ - تابع مجلس الرؤساء التنفيذيين عام ٢٠١٣ عدداً من المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاتساق بين السياسات والتنسيق البرنامجي، ولا سيما في مجالات الهجرة الدولية والتنمية، والشباب، وحقوق الإنسان، وجرائم الفضاء الإلكتروني وأمنه، وتغيّر المناخ. وُقِّدَت تلك الأنشطة على نطاق المنظومة استجابة للولايات الحكومية الدولية، مع الاسترشاد بالرؤية الاستراتيجية التي اعتمدها اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى والتي تحدد عدداً من القضايا الناشئة التي تستلزم النظر فيها في إطار منظومة الأمم المتحدة (انظر المرفق ٢ من الوثيقة CEB/2013/1).

ألف - إدماج حقوق الإنسان في عمل منظومة الأمم المتحدة

٢٥ - أعادت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نريد" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان لكفالة التنمية المستدامة والسلام والأمن وسيادة القانون. واستناداً إلى التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال إدماج حقوق الإنسان في العمل الإنمائي، بلغت الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في عمل منظومة الأمم المتحدة ذروتها عام ٢٠١٣، عن طريق مبادرة "الحقوق أولاً"، وهي مبادرة قادها الأمين العام من أجل تحديد التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. واستجابة لهذه المبادرة، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال آلياته الفرعيتين وهما اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بتعزيز جهوده الرامية إلى تحسين اتساق السياسات في مجال حقوق الإنسان. وأكد المجلس من جديد التزامه بمبادئ حقوق الإنسان للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمدون في اتفاقيات حقوق الإنسان، والإعلان الذي اعتمد تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي هذا السياق، أيد المجلس بيان الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ والمعنون "بتحديد التزامنا تجاه شعوب الأمم المتحدة ومقاصدها".

٢٦ - وأتاح التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في تنفيذ إصلاحات في مجالي حقوق الإنسان والتنمية فرصاً جديدة للتعاون مع الدول الأعضاء ودعمها في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. ومن خلال تمكين الروابط المتضاربة بين التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، عززت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاتساق والتنسيق في مجال تعميم مراعاة حقوق الإنسان وعجلت تنفيذ الاستراتيجيات

الرئيسية من أجل تتين الروابط المعيارية والتنفيذية في منظومة الأمم المتحدة، وذلك بوسائل منها نشر مستشارين في مجال حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين، وتعزيز التوجيه، والشروع في العمل على وضع إطار للرصد والتقييم من أجل قياس أداء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان. والتزمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا بدفع عجلة خطة عمل "الحقوق أولاً" من خلال الإيعاز للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بالمضي قدماً في تنفيذ جميع عناصر المبادرة التي لها صلة بظروفها القطرية الخاصة.

٢٧ - وعلى الصعيد القطري، وجهت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة جهودها نحو مساعدة عدد متزايد من الدول الأعضاء التي تطلب دعماً في مجال تنمية القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان للتمكن من المشاركة في فعاليات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، ولإدماج المعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في الاستراتيجيات والعمليات الإنمائية الوطنية.

٢٨ - وبالاتتماد على نجاح عمل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية منشوراً عن أفضل الممارسات بعنوان "تعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياق التنمية: قصص من الميدان" لضمان تبادل المعلومات التقنية والمعارف والخبرات، باعتبارها عنصراً هاماً في الرؤية الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان على الصعيد القطري وإبراز قدرة هذا العمل على دفع عجلة التنمية المستدامة.

باء - المساهمة في الهجرة الدولية والتنمية

٢٩ - اعترافاً بأهمية العلاقة المتبادلة والمعقدة بين الهجرة الدولية والتنمية، والحاجة إلى مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تطرحها الهجرة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، قرّرت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٨ عقد حوار رفيع مستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ودعت الجمعية العامة أيضاً، في الفقرة ٧ من القرار، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى ذات الصلة إلى المساهمة في التحضير للحوار الرفيع المستوى والمشاركة فيه.

٣٠ - واستجابة للدعوة الموجهة من الجمعية العامة، طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع الفريق العالمي المعني بالهجرة، اقتراح توصيات ونتائج كمساهمة في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية

والتنمية. ويشمل ذلك إجراءات ترمي إلى تحقيق ما يلي: (أ) إحراز تقدّم في مسائل حقوق الإنسان والتنمية البشرية المرتبطة بالهجرة؛ (ب) وتعزيز المعارف وتوسيع قاعدة الأدلة؛ (ج) وإدماج الهجرة في سياسات التنمية الوطنية وخططها، وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ (د) وتحسين التعاون والعلاقات بين الدول وأصحاب المصلحة المتعددين؛ (هـ) ومعالجة المسائل المستجدة. وقد أقر المجلس هذه التوصيات والنتائج في دورته الأولى لعام ٢٠١٣ ورَحّب أيضًا بصدر منشور مشترك على هامش الحوار الرفيع المستوى، بعنوان "الهجرة الدولية والتنمية: إسهامات وتوصيات من النظام الدولي" (www.unsceb.org).

جيم - تعزيز تنسيق العمل الموجه للشباب

٣١ - يوفر برنامج العمل العالمي للشباب، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٥، إطار السياسات والمبادئ التوجيهية العملية للعمل الوطني والدعم الدولي من أجل تحسين رفاه الشباب في مختلف بلدان العالم. وقد طلبت الدول الأعضاء مرارا إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل التنسيق فيما بين مؤسساتها من أجل اتباع نهج أكثر اتساقا وشمولا وتكاملا إزاء النهوض بالشباب، وكررت طلبها في الآونة الأخيرة في قرار الجمعية العامة ١٢١/٦٦ و ١٣٠/٦٨.

٣٢ - وبناء على قرار مجلس الرؤساء التنفيذيين المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٢ باتخاذ خطوات إضافية لتحسين التنسيق فيما بين كيانات المنظومة بشأن قضايا الشباب، كلفت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بأن تقوم، تحت قيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بوضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب.

٣٣ - وقد استرشدت خطة العمل بشأن الشباب ببرنامج العمل العالمي المعني بالشباب، وهي تركز على العمل المشترك الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بالعمالة ومباشرة الأعمال الحرة والإدماج السياسي والمشاركة المدنية وحماية الحقوق والتعليم (بما في ذلك التنقيف الجنسي الشامل) والصحة. وفي إطار كل مجال من المجالات المواضيعية، تم إدراج الالتزامات والتدابير والمؤشرات المتعلقة برصد التنفيذ والمستمدة من الولايات الواردة من الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك برنامج العمل العالمي للشباب. وبناء على توصية اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية الأولى المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ خطة العمل بشأن الشباب. ويتوقع أن تؤدي هذه الخطة إلى

زيادة التركيز على الشباب في البرامج الجديدة والقائمة لمنظومة الأمم المتحدة وتعزيز الأعمال البرنامجية المشتركة.

٣٤ - وفي وقت لاحق، قامت شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بإعداد توجيهات لتنفيذ خطة العمل بشأن الشباب واستراتيجية تواصلية لنشر خطة العمل على نطاق واسع بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيدين القطري والإقليمي.

دال - التصدي لمسألتي جرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني

٣٥ - تؤدي الطبيعة المترابطة للمجتمع الحديث إلى تعجيل المعاملات التجارية وإتاحة فرص هائلة للتنمية وربط الأشخاص ببعضهم البعض في جميع أنحاء العالم على نحو غير مسبوق. إلا أن التكنولوجيات نفسها التي تعتمد عليها كل يوم الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص ونسبة متزايدة من سكان العالم تجلب أيضا مخاطر بالنسبة للأمن والخصوصية. وإدراكا للقلق المتعاظم الذي يساور وكالات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التي أنشأها، إطارا على نطاق الأمم المتحدة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويحدد الإطار المبادئ المتعلقة بأنشطة وضع البرامج ذات الصلة بجرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني وتحسين التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة دعما للدول الأعضاء.

٣٦ - وأثناء استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين للمشاهد العام لأمن المعلومات خلال دورته العادية الثانية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ركّز مداولاته على الدور الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إما بشكل فردي أو جماعي، لدعم مداولات الهيئات الحكومية الدولية المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني والسياسات الإعلامية. ولتعزيز هذه الجهود، وافق المجلس على أن تتعاون مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما بينها من أجل وضع استراتيجية شاملة ومتسقة على نطاق المنظومة لدعم الوكالات في تصديها للتحديات في مجالي أمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني وفي معالجتها للسياسات المتعلقة بالإعلام.

هاء - تيسير العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

٣٧ - يأتي بند تعزيز العمل بشأن تغير المناخ في صدارة جدول أعمال الدول الأعضاء وكذلك الأمين العام. وقد قامت منظومة الأمم المتحدة، من خلال الفريق العامل المعني بتغير المناخ التابع للجنة البرنامج الرفيعة المستوى، بتكثيف أعمالها في عام ٢٠١٣ من أجل تيسير التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بتغير المناخ.

٣٨ - وكان أحد الأنشطة المهمة التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١٣ هو تبادل المعلومات بشأن الأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ، وتبادل الدروس المستفادة من تلك الأعمال. وقد قامت منظومة الأمم المتحدة، خلال الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في وارسو في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بعقد مناسبة رفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بقيادة الأمين العام، وتنسيق مجموعة من المناسبات الجانبية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. واستهدفت المناسبة الجانبية الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنونة "منظومة الأمم المتحدة بوصفها عاملاً حافزاً للعمل المتعلق بالمناخ: تعزيز التنمية المستدامة المنخفضة الكربون" تعزيز الجهود القيادية التي يبذلها الأمين العام بتوفير أدلة تفيد أن التنمية المستدامة المنخفضة الكربون يمكن أن تثمر منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة على الصعيد المحلي وأن تسهم في الوقت نفسه في العمل المتعلق بالمناخ على الصعيد العالمي.

٣٩ - وقامت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى أيضاً، من خلال الفريق العامل المعني بتغير المناخ، بتعزيز التعاون في الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ في عدد من المجالات البرنامجية في عام ٢٠١٣. وقد جرى على مدى العام تعميق أو توسيع عدد من المبادرات المشتركة الجارية المعنية بتغير المناخ التي أطلقتها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والزراعة الذكية مناخياً، ومنهاج خيارات تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، والإطار العالمي للخدمات المناخية، ومنير الأمم المتحدة الموحد للخدمات التدريبية في مجال تغير المناخ. ووُضعت أيضاً مبادرتان جديدتان في سياق الفريق العامل، هما فرقة العمل المعنية بإدارة المخاطر في المناطق الحضرية والمدن الذكية مناخياً من أجل تعزيز البرمجة المشتركة للمشاريع والمبادرات المناخية المشتركة بين الوكالات في المدن؛ والبيانات المكانية المتكاملة من أجل تخطيط التأقلم مع المناخ، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات تهدف إلى توفير بيانات يستنار بها في إعداد تقييمات جوانب الضعف وتخطيط التأقلم من خلال إطار مشترك للبيانات المكانية للبيانات المتصلة بالمناخ.

رابعاً - تعزيز فعالية وكفاءة واتساق وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

٤٠ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، أعطت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأولوية القصوى لكفالة التنفيذ المتسق للاستعراض المذكور على نطاق المنظومة مع التركيز بصورة حاسمة على المجالات العالية التأثير. واتفقت المجموعة على أول خطة عمل مشتركة بينها على الإطلاق فيما يتعلق بالاستعراض وقامت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة بمواءمة خططها الاستراتيجية الجديدة مع الاستعراض من حيث التوقيت والمحتوى كليهما.

٤١ - واستجابة للطلب الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بوضع إطار على نطاق المنظومة لرصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإعداد تقارير عنه، يتسم بالقوة وفعالية التكلفة ويستند إلى أدلة ويقلص في الوقت نفسه أعباء الإبلاغ التي تتحملها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى أدنى حد ممكن.

٤٢ - واستجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٤٠ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع إجراءات تشغيل موحدة بوصفها مبادئ توجيهية للأعمال التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي تختار اعتماد نهج "توحيد الأداء". وتمثل إجراءات التشغيل الموحدة أداة أساسية لتنسيق العمليات وفعاليتها على الصعيد القطري، وهي بمثابة وسيلة لزيادة الاتساق وتحسين المواءمة بين توجهات السياسات التي يضعها المقر والاحتياجات والتنفيذ المقابل على الصعيد الميداني.

٤٣ - وفي إطار إجراءات التشغيل الموحدة، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بتحديد مجموعة من ٣٦ تدبيراً وترتيبها حسب الأولوية، كيما ينفذها مقر الأمم المتحدة لمواصلة دعم وتعزيز نطاق الخيارات لخدمات الدعم الموحدة على الصعيد القطري. وقد جُمعت هذه التدابير في خطة العمل للمقر وهي تتضمن مبادرات في مجالات المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية واللوجستيات والنقل ومراجعة الحسابات والشؤون المالية والمباني المشتركة.

٤٤ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، الذي يشجع الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات غير أساسية على إعطاء الأولوية لآليات التمويل المجمع والمواضيعية والمشاركة المطبقة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية صندوق "التعاون في تحقيق النتائج" باعتباره آلية تخلف "نافذة التمويل الموسع لتوحيد الأداء". ويقدم الصندوق الدعم لبرامج الأمم المتحدة ذات الأداء الرفيع في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تطبق نهج "توحيد الأداء" وأقامت صندوقاً عاملاً لتوحيد أداء الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٤٥ - واستجابة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، الذي طلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البرامج القطرية، اتفقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مبادئ ومعايير مشتركة بشأن نظم مؤشرات المساواة بين الجنسين. وأصدرت المجموعة توجيهات بشأن نظم مؤشرات المساواة بين الجنسين إلى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، سيسترشد بها في وضع نهج فعال ومتسق لتتبع الموارد التي تدعم تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين، وستتيح الإبلاغ على نطاق المنظومة عن الصناديق المساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٤٦ - واستجابة للطلب الوارد في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، أعطت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأولوية لمواصلة تحسين العمل الفعال لنظام المنسقين المقيمين. وفي هذا الصدد، عززت المجموعة مركز تقييم المنسقين المقيمين لكفالة أن تكون مواصفات المنسقين المقيمين أكثر توافراً مع احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وأولويات تلك البلدان والتحديات التي تواجهها. وقد أدرجت الولايات الجديدة التي قررها الاستعراض في مدونة قواعد سلوك أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتوجيهات بشأن علاقات العمل، وهي أداة محورية لتعزيز المساءلة المتبادلة في نظام المنسقين المقيمين على الصعيد القطري.

٤٧ - واستجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥/٢٠١٣، وطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات، توصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى اتفاق تاريخي بشأن استحداث طريقة مركزية للتمويل دعماً لنظام المنسقين المقيمين على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وتستند طريقة التمويل المذكورة إلى تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة بين جميع المنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وقد دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتهدف هذه الطريقة إلى كفالة تزويد المنسقين المقيمين بالموارد اللازمة والمستقرة والتي يمكن التنبؤ بها حتى يتسنى لهم الاضطلاع بولايتهم بفعالية.

خامسا - تحسين وتحديد الوظائف الإدارية والتنظيمية في منظومة الأمم المتحدة

٤٨ - وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣ على خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، التي تحدد الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للجنة وشبكاتها لفترة الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة. ومن بين العوامل الرئيسية المحركة للخطة الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الولايات التي حددها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتهدف الخطة الاستراتيجية للجنة إلى المساهمة في التزام الدول الأعضاء بتعزيز أهمية منظومة الأمم المتحدة واتساقها وفعاليتها وكفاءتها ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة من خلال إعادة تصميم الوظائف الإدارية والتنظيمية وتنفيذها، حتى تزداد قدرة المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على التأقلم مع الظروف المختلفة ومرونتها في تنفيذ ولاياتها البرنامجية.

ألف - تحديث إدارة الموارد البشرية

٤٩ - للجنة الإدارية الرفيعة المستوى جدول أعمال في مجال إدارة الموارد البشرية يهدف أساسا إلى مواصلة تطوير الخدمة المدنية الدولية باعتبارها موردا مستقلا ومحايدا ونشطاً وذا مهارات عالية موجهة لتلبية احتياجات المجتمع الدولي المتغيرة باستمرار. وفي عام ٢٠١٣، واصلت اللجنة التركيز على تنفيذ الاتفاق المشترك بين المنظمات بشأن نقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات الذي اعتمدته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢. وعلى وجه الخصوص، قامت اللجنة باستعراض ممارسات التنقل الحالية فيما بين الوكالات لتحديد نقاط الاختناق واقتراح الحلول اللازمة، وأنشأت فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات لاقتراح تدابير ملموسة لوضع إطار قانوني وإجرائي متين لنقل الموظفين وانتدابهم وإعارتهم فيما بين المنظمات على صعيد المقار وعلى الصعيد الميداني.

٥٠ - وشارك مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في عملية شاملة لتبادل الخبرات في مجال تنفيذ الممارسات الجيدة في إدارة الأداء في المنظمات الأعضاء في اللجنة. واستنادا إلى العمل المستمر الذي يضطلع به فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بإدارة الأداء، قام أعضاء المجلس بعرض ومناقشة التجارب الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بإدارة أداء الأفرقة وفردى الموظفين.

٥١ - واستجابة لطلب الجمعية العامة في قراراتها ٢٠٨/٦٢ و ٢٨٩/٦٤ تحسين الاتساق على صعيد الموارد البشرية، أنجز بنجاح مشروع رائد لتعزيز اتساق ممارسات التوظيف في الميدان، ويجري حالياً توسيع نطاقه في عدد إضافي من البلدان الرائدة تمهيدا لاعتماده على الصعيد العالمي في وقت لاحق. وقد استحدثت أدوات لتبسيط التوظيف المشترك من أجل تسريع استقدام الموظفين وزيادة تنقل الموظفين الوطنيين والموظفين من فئة الخدمات العامة في الميدان في البلدان الرائدة التي تطبق نهج توحيد الأداء.

٥٢ - وواصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين العمل كمرکز اتصال في المسائل المتعلقة بالمنهجيات والتحديث المنتظم للأجور التي تدفع إلى الموظفين المعيّنين لفترات قصيرة الذين يقومون بأعمال الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وما يتصل بهما من مهام. وتقوم أمانة المجلس بحساب الأجور الصافية للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ونشرها كل ستة أشهر.

باء - تحسين نماذج أعمال الأمم المتحدة

٥٣ - تشير الخطة الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ إلى أن مواءمة ممارسات تسيير الأعمال وتبسيطها نشاط أساسي من أنشطة اللجنة. وفي هذا السياق، تركز الخطة على الخدمات العامة والمشاركة وعلى تحسين ممارسات الشراء المشتركة، وغير ذلك من المبادرات الرامية إلى تحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها. وتستجيب الإجراءات المتخذة في إطار هذا المجال ذي الأولوية لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن ولايات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فيما يتعلق بترشيد أساليب العمل، وأطر العمل المشتركة بين الوكالات، وإنشاء خدمات دعم مشتركة، وزيادة التعاون في مجال الاشتراء. وتندرج أيضاً دراسة الجدوى بشأن قابلية التشغيل البيئي لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة، التي أجريت تحت رعاية شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في إطار هذا المجال ذي الأولوية، وهي تمثل استجابة مباشرة للأحكام ذات الصلة الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٥٤ - ويجري اتخاذ مبادرات عديدة في مجال خدمات الخزانة المشتركة، وهي مبادرات ما زالت تحقق نتائج ملموسة في مجالات التركيز الأربعة المتعلقة بالخدمات المصرفية والاستثمارات (بما في ذلك إدارة المخاطر)، والقطع الأجنبي، والمدفوعات. وتجري مفاوضات مع المصارف الأربعة الكبرى التي تتعامل معها الأمم المتحدة لوضع اتفاقات عالمية هدفها جني

فوائد من زيادة وفورات الحجم. وقد بدأ العمل أيضاً في التفاوض بشأن إبرام اتفاقات مصرفية مشتركة جديدة في بلدان ذات معاملات كبيرة وتفرض رسوماً باهظة.

٥٥ - وشرعت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تنفيذ مشروع يرمي إلى وضع تعاريف موحدة لتكاليف التشغيل، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمختلف نماذج الأعمال التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وذلك في استجابة مباشرة لولاية الاستعراض الشامل للسياسات في هذا الصدد.

٥٦ - وبدأت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة من خلال تعزيز خدمات مشتركة، مثل العملية المشتركة لشراء المركبات، بالإضافة إلى التعاون في الشراء على أساس الموقع في جنيف وروما ونيويورك وكوبنهاغن. وواصلت الشبكة أيضاً عملها لوضع أدوات ومنهجيات لتيسير عملية الشراء المشتركة والعامة على المستوى القطري. وبالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، قدمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الدعم أيضاً لتنمية القدرات المحلية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ نهج جديدة في مجال المشتريات المشتركة وضعتها هذه المبادرات، وذلك بوسائل منها برامج تدريب المدربين.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٣، جرى اعتماد نظام المشتريات الجديد لتسجيل البائعين ضمن قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، وهي بوابة المشتريات المشتركة التابعة لمنظومة مؤسسات الأمم المتحدة (<https://www.ungm.org>). ومن المتوقع أن يزيد هذا النظام الجديد من فرص استفادة بائعين ينتمون إلى بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من عروض الشراء التي تقدمها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فالنظام يبسط عمليات الشراء في الأمم المتحدة، وهو ما يؤدي إلى ربح الوقت وزيادة الكفاءة.

٥٨ - وإدراكاً لما يتسم به دعم الأنشطة التنفيذية من أهمية خاصة بالنسبة إلى التنمية، واصل كل من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعاونهما الوثيق لتحسين نماذج الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات وجعل إدارتها وعملياتها الإدارية أكثر اتساقاً وتوافقاً في كامل منظومة الأمم المتحدة، وتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة، والسعي إلى إحداث التغييرات السلوكية والثقافية اللازمة لتحديث بيئة العمل.

٥٩ - وفي هذا الصدد، واستجابةً للطلب الوارد في القرار ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، القاضي بمواصلة السعي إلى تقديم خدمات دعم أكثر جودة وفعالية وكفاءة من حيث التكلفة لجميع البلدان المستفيدة من البرامج، نفذت مجموعة

الأمم المتحدة الإنمائية بصورة تجريبية استراتيجية مشتركة لسير الأعمال كإطار للتخطيط الاستراتيجي المتوسط الأجل لتعزيز خدمات الدعم الموحدة في ١١ بلداً. ويوظف الإطار الاستراتيجي القواعد والأنظمة المتسقة التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تطوير خدمات الدعم المتكاملة على المستوى القطري، ويركز على تخفيض التكاليف وتحسين النوعية في مجالات المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات والنقل، والموارد البشرية وإدارة المباني.

٦٠ - وقد اضطلعت كل من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بدور قيادي مشترك في تصميم مركز متكامل للخدمات، وشرعا في إقامة مرفق مشترك لخدمات منظومة الأمم المتحدة في برازيليا. وسيحقق هذا المرفق، الذي يتوقع البدء بتشغيله في عام ٢٠١٥، وفورات هامة نتيجة لتعزيز أوجه الكفاءة وخفض تكاليف المعاملات.

٦١ - وأخيراً، لقد واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، بقيادة إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إحراز التقدم بشأن مسائل تتعلق بسلامة الموظفين وأمنهم، ولا سيما من خلال استعراض وإقرار السياسات الجديدة والمحدث التي وضعت بمشاركة فعالة من جميع الدول الأعضاء في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية.

جيم - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦٢ - منذ اعتماد منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٦ عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى (CEB/2006/3)، نجحت ٢١ منظمة في إنجاز تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث أصدر ١٠ منها بياناتها المالية الأولية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وحصلت على آراء من المراجعين غير مشفوعة بتحفظات في عام ٢٠١٣. وواصلت ١١ منظمة من المنظمات التي اعتمدت المعايير في السنوات الماضية الحصول على آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن بياناتها المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية. وأحرزت ثلاث من المنظمات التي سيحل موعد اعتمادها للمعايير في عام ٢٠١٤ تقدماً هاماً في هذا الصدد، حيث قطعت العديد من الأشواط البالغة الأهمية، وباتت خططها الرامية إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية على المسار الصحيح. وتثبت هذه النتائج قدرة منظومة الأمم المتحدة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، ودعم الامتثال لها من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وزيادة الشفافية والمساءلة.

٦٣ - ولقد انتقل تركيز مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة من مرحلة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى مرحلة دعم مواصلة الامتثال لها وضمان تحقيق الفوائد المرجوة منها. ولا تخلو بعض الأنشطة المدرجة ضمن مرحلة ما بعد التنفيذ من التحديات. ولا تزال المنظمات تتبادل الخبرات وتطبق الدروس المستفادة على الصعيد الثنائي ومن خلال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية. وفي عام ٢٠١٣، كلفت فرقة العمل أربع مجموعات تركيز مواضيعية يترأسها أعضاء في الفرقة ويدعمها فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظومة بدراسة فوائد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وتكاليفه المتكررة، وبيان الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن المخزونات وعن العمر النافع للممتلكات والمنشآت والمعدات، وقيد الإيرادات غير التبادلية.

سادساً - تحسين مستوى الشفافية والمساءلة

٦٤ - عملاً بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨ والفقرة ٢٣٢ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الثالثة والخمسين (A/68/16)، بذل مجلس الرؤساء التنفيذيين المزيد من الجهود للتفاعل والتواصل مع الدول الأعضاء عبر سلسلة من الحوارات الرسمية وغير الرسمية مع الدول الأعضاء خلال السنة. وقد شملت هذه الحوارات أربع إحاطات رسمية بشأن أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين نظمتها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط/فبراير وأيار/مايو وتموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أحيطت لجنة البرنامج والتنسيق علماً بأنشطة المجلس الرئيسية في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقدم نائب رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى عرضاً غير رسمي بشأن موضوع مواعمة ممارسات العمل، في يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٦٥ - وأحرز مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً المزيد من التقدم في تحسين تبادل المعلومات عن أعماله عبر موقعه على الإنترنت (www.unsceb.org). ودُشن في آذار/مارس ٢٠١٣ إصدار جديد للموقع الشبكي للمجلس على الإنترنت، وهو إصدار يتناول النقاط والتساؤلات التي تثيرها مختلف المجموعات صاحبة المصلحة التي يخدمها الموقع الشبكي. وقد أدخلت تحسينات في الجوانب العامة للمضمون والاستكشاف والبحث والعرض وسهولة الاستخدام والأداء.

٦٦ - ومن بين التحسينات الرئيسية المطبقة أثناء هذه الفترة تحسين عرض إحصاءات منظومة الأمم المتحدة. فقد أدى البدء في تنفيذ مشروع مواعمة الممارسات المتبعة في مجال الإحصاءات المالية إلى تحسين عمليات تحديد البيانات وجمع بيانات الإيرادات والنفقات

الفردية والجماعية للمنظمة وعرضها. وبفضل النجاح الذي حققته هذه المبادرة، بدأ العمل أيضاً على مواءمة عرض البيانات الإحصائية المصنفة حسب الموارد البشرية والمشتريات. وسوف تستحدث هذه الفروع الجديدة في غضون عام ٢٠١٤، وستأخذ في الحسبان التطورات الأخيرة الحاصلة في مجال عرض البيانات في منظومة الأمم المتحدة.

٦٧ - وإضافة إلى ذلك، تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ترحيل دليل كبار المسؤولين من الموقع الشبكي الخارجي لمنظومة الأمم المتحدة إلى الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وسبقَ هذه الخطوة تنقيحُ البيانات وتجميعُ جهات التنسيق داخل كل منظمة وتفعيل نظام العمل اللامركزي في مجال النشر.

سابعاً - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى الممولة تمويلاً مشتركاً

٦٨ - ما زال مجلس الرؤساء التنفيذيين يسهم، من خلال هيئاته الفرعية، إسهاماً كبيراً في عمليات كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٦٩ - ولشبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى تاريخ طويل في المشاركة الحقيقية في دورات لجنة الخدمة المدنية الدولية. وفي عام ٢٠١٣، وافقت الشبكة على تقديم مدخلات إلى الاستعراض الشامل الذي تضطلع به لجنة الخدمة المدنية لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد للأمم المتحدة، فساهم رئيساها المشاركان في أعمال فريق الاتصال المعني بتقديم الدعم لوضع خطة عمل مفصلة للاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الشبكة في مناقشات اللجنة بشأن السن الإلزامية لإنهاء الخدمة.

٧٠ - وواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة تعاونهما الوثيق أصلاً، ولا سيما في ضوء طلبات الدول الأعضاء أن تعزز وحدة التفتيش المشتركة نظرها في المسائل ذات الطابع الشامل للمنظومة بأسرها. فقد دُعيت وحدة التفتيش المشتركة، أثناء إعداد تقاريرها، إلى أن تتفاعل مع آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين. وعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، من خلال شبكة مشترياتها، مدخلات لإعداد التقرير المتعلق بالاتفاقات الطويلة الأجل في مجال المشتريات المبرمة على صعيد منظومة الأمم المتحدة، ووفرت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدعم لإعداد التقرير المتعلق بنظم التخطيط المركزي للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت شبكة الموارد البشرية بمدخلات أُدرجت في تقارير تتعلق بمسائل الموارد البشرية. وتوضح هذه الأمثلة مشاركة الأجهزة الفرعية للمجلس بانتظام في الأعمال التحضيرية لإعداد تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

٧١ - ويواصل أيضاً مجلس الرؤساء التنفيذيين تقديم المساعدة لوحدة التفتيش المشتركة في تحديد المواضيع الهامة ذات التأثير الشامل للمنظومة بأسرها بهدف إدراجها في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة.

ثامنا - الاستنتاجات

٧٢ - إن اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة بشأن المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية لدعم الولايات الحكومية الدولية أمر أساسي لكي تحقق منظومة الأمم المتحدة نتائج تتصدى بها للتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي. وفي عام ٢٠١٣، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحت قيادة الأمين العام، بتيسير الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل العمل معاً على نحو متسق ومنسق.

٧٣ - ويتطلب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أن تستجيب منظومة الأمم المتحدة استجابة متسقة ومنسقة، وهو يوفر توجيهات هامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية من أجل الاضطلاع بأعمال المتابعة. وقد ظل التحسين والابتكار في الوظائف الإدارية والتنظيمية داخل منظومة الأمم المتحدة من الأولويات العليا للمجلس في عام ٢٠١٣. وفي هذا السياق، أحرز تقدم في مجالي إدارة الموارد البشرية وتبسيط الممارسات المتصلة بالعمل ومواءمتها.

٧٤ - وقد تكثف الحوار والتفاعل في ما بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء في عام ٢٠١٣ عن طريق سلسلة من جلسات الإحاطة والعروض التي قدمها أمين المجلس وقيادة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتواصل تعزيز شفافية المجلس ومساءلته أمام الدول الأعضاء عن طريق إعداد موقع شبكي منقح للمجلس. وواصل المجلس أيضاً تعاونه مع هيئات التنسيق الأخرى الممولة تمويلاً مشتركاً، ولا سيما مع وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ووطّد تعاونه مع تلك الهيئات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

موجز لحالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين (A/68/16)

حالة التنفيذ	الاستنتاجات والتوصيات
<p>نظر المجلس خلال جلستي استعراض للأهداف الإنمائية للألفية عقدتا عام ٢٠١٣ في ثنائي دول (بوركينافاسو، السلفادور، غانا، إندونيسيا، قيرغيزستان، نيبال، النيجر، جمهورية تنزانيا المتحدة). وسيستمر رصد تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في جلسات الاستعراض. وسينفذ الاستعراض الدوري لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥.</p> <p>عزز مجلس الرؤساء التنفيذيين الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة لدعم جهود الدول الأعضاء في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال بلورة رؤية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بوصفها مدخلات على تقرير الأمين العام عن التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (A/67/257)، وتيسير إجراء حوار عالمي كمساهمة في المداورات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتفكير في تداعيات خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ من الناحيتين السياساتية والمؤسسية. وفي عام ٢٠١٤، سيستمر المجلس في استكشاف أفضل السبل التي تمكن منظومة الأمم المتحدة من دعم الدول الأعضاء في التحضير لخطة تنمية جديدة، بما في ذلك مسائل التنفيذ على الصعيد القطري.</p> <p>سعيًا إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، أجرى المجلس عددًا من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية مع الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدخل المجلس تحسينات في طرائق بث المعلومات المتعلقة بعمله من خلال إطلاق موقع شبكي جديد يضم عددًا من الخصائص المحسنة في مجالات تقديم المضمون والتصفح والبحث والعرض وسهولة الاستخدام والأداء.</p>	<p>أعادت اللجنة تأكيد أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ورحبت باستعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين الدوري لتنفيذ تلك الأهداف على الصعيد القطري، فضلًا عن دعم المجلس للدول الأعضاء. وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام، بصفته رئيس المجلس، مواصلة تقديم هذا الدعم للدول الأعضاء (الفقرة ٢٣٠).</p> <p>شدت اللجنة على الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجلس في كفالة تنسيق الدعم على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل عند إعداد ومتابعة "خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥". بما يتفق مع الولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولهذا الغرض، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم تقريرًا عن ذلك إلى اللجنة في سياق التقرير الاستعراضي السنوي الذي سيقدم في دورتها الخامسة والخمسين، بشأن السبل والوسائل اللازمة للنهوض بذلك الدور المتمثل في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة العمل المنسق والفعال بشأن طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بتلك الخطة العالمية (الفقرة ٢٣١).</p> <p>أعادت اللجنة التأكيد على أهمية مواصلة الحوار بين المجلس والدول الأعضاء من أجل زيادة تحسين شفافية المجلس ومساءلته أمام الدول الأعضاء، وأشارت إلى الجهود التي بذلها المجلس في هذا المجال، ولا سيما إدخال التحسينات على الموقع الشبكي للمجلس. وأوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام مواصلة هذه الجهود، بصفته رئيس المجلس (الفقرة ٢٣٢).</p>

حالة التنفيذ

الاستنتاجات والتوصيات

قدمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في أيار/مايو ٢٠١٣ تقريراً عن مستجدات عملها إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التابعة للجمعية العامة. وقدمت الإحاطات معلومات عن برنامج عمل اللجنة والنتائج والإنجازات التي تمخضت عنها المبادرات المتخذة أو الجاري اتخاذها.

أقرت اللجنة بالعمل الذي يقوم به المجلس فيما يتعلق بمواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال، ورحبت بالحالات التي انطوت على إيجاد فرص لتحقيق مكاسب في الكفاءة وخفض الأعباء الإدارية والإجرائية. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إبلاغها بما يحرز من تقدم في المستقبل، وأوصت بأن توجه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة الاستمرار في تحسين معالجة هذه المسألة (الفقرة ٢٣٣).

لاحظت اللجنة أن بعض توصياتها التي أقرتها الجمعية العامة لم تنفذ، ولذلك كررت تأكيد توصياتها إلى الجمعية العامة بتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الشواغل التالية:

وفقاً لما دعا إليه الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، فقد بسّطت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية نهج "توحيد الأداء" بناءً على إجراءات تشغيل قياسية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي ترغب في تبني هذا النهج، فضلاً عن خطة عمل لمعالجة التحديات المتبقية ونقاط الاختناق على مستوى المقر لكفالة تنفيذ النهج بفاعلية.

(أ) الحاجة إلى ضمان اتساق أنشطة المجلس ومبادراته، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة، والتي تتضمن أيضاً "توحيد الأداء" على النحو المبين في الجزء رابعاً-جيم من القرار ٢٢٦/٦٧، مع الولايات الحكومية الدولية؛

في جلسة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، استعرضت اللجنة خططها الاستراتيجية في ضوء الولايات المنبثقة من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ وقرارات أخرى، واستنتجت أن جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المرتبطة بالمشتريات، تتماشى تماماً مع الولايات القائمة.

(ب) ضرورة كفالة تعزيز المواءمة بين التدابير التي تتخذها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، في عدة مجالات كمجال المشتريات (الفقرة ٢٣٤).

بدلت جهود لتحسين عرض ومضمون موجز حالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق من خلال تقديم مزيد من التفاصيل عن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين.

فيما يتعلق بإدراج موجز عن حالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام، بصفته رئيس المجلس، أن يكفل تحسين هذه الموجزات وتعضيدها بأدلة في المستقبل (الفقرة ٢٣٥).

الاستنتاجات والتوصيات	حالة التنفيذ
أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، مواصلة تيسير فرص مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء في منظومة الأمم المتحدة، وفقا للقواعد والأنظمة القائمة (الفقرة ٢٣٦).	من خلال شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، واصلت اللجنة التركيز على توسيع نطاق قاعدة الموردين للمشتريات. وبدعم من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وُضع نظام مبسط لتسجيل الموردين في قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، وهي بوابة المشتريات على نطاق المنظومة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.
	يصدر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريراً مفصلاً عن المشتريات في منظومة الأمم المتحدة، وقد شهدت حصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية زيادة مستمرة. وفي عام ٢٠١٢، الذي صدر فيه آخر طبعة من التقرير، بلغ نصيب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من مشتريات منظومة الأمم المتحدة ما مجموعه ٦١,٧ في المائة، أي بزيادة نسبتها ٢ في المائة عن عام ٢٠١١. والبيانات الشاملة للمشتريات والتقرير الكامل متاحان على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين.